UHY- UNITED
المتحدون للمراجعة والضرائب

وفيق ورامي وشركاه
محاسبون ومراجعون (Deloitte)

بنك الامارات دبى الوطنى
شركة مساهمة مصرية
القوائم المالية الملخصة
عن السنة المالية المنتهية
فى 31 ديسمبر 2022
وتقرير مراقبى الحسابات

تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية الملخصة

إلى السادة/ مساهمى بنك الإمارات دبى الوطنى "شركة مساهمة مصرية"

راجعنا القوائم المالية لبنك الإمارات دبى الوطنى "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والتى استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فى ١٥ فبراير ٢٠٢٣ فقد أبدينا رأيا غير متحفظ على القوائم المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والتى استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق – فى كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى للبنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ونتائج أعماله عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتقريرنا عليها.

القاهرة فى: ١٥ فبراير ٢٠٢٣

مراقبا الحسابات

وفيق الفريد حنا
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "١٣٢"
وفيق و رامى وشركاه – Deloitte
محاسبون ومراجعون

نبيل أكرم اسطنبولي
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٧١"
UHY-UNITED
المتحدون للمراجعة والضرائب

UHY United
المتحدون للمراجعة والضرائب والإستشارات والخدمات المالية
١٠ شارع ٢١٣ المعادى

بنـك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمـة مصريـة)

قائمة المركز المالى الملخصة فى 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الأصـــــول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصرى	9 660 055	5 678 610
أرصدة لدى البنوك	17 990 185	7 450 053
أذون خزانـة	13 951 340	12 632 873
قروض وتسهيلات العملاء (بالصافى)	42 903 594	39 031 965
مشتقات ماليـة	52 521	46 540
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر	4 822	5 209
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8 843 024	10 622 202
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	5 398 002	5 108 132
أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع	-	99 896
أصول غير ملموسة	60 064	57 179
أصول أخرى	1 374 673	1 168 594
الأصول الثابتة	699 848	676 437
اجمالى الأصول	100 938 128	82 577 690
الإلتزامـــات وحقوق الملكية		
الإلتزامـــات		
أرصدة مستحقة للبنوك	1 927 257	2 813 894
ودائع العملاء	85 220 075	67 582 570
مشتقات ماليـة	52 143	49 461
قروض أخرى	2 226 906	1 571 670
التزامات أخرى	2 408 057	2 194 293
مخصصات أخرى	230 084	125 915
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية	357 507	195 788
إلتزامات ضريبية مؤجلة	7 253	7 292
اجمالـــى الالتزامات	92 429 282	74 540 883
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	5 000 000	1 700 000
الإحتياطيات	12 044	933 913
مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	-	3 300 000
أرباح محتجزة	3 496 802	2 102 894
اجمالى حقوق الملكية	8 508 846	8 036 807
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية	100 938 128	82 577 690

ملخص الإيضاحات المرفقـة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب
محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمـة مصريـة)

قائمة الدخل الملخصة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
عائد القروض والإيرادات المشابهة	9 502 888	6 737 905
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(5 211 803)	(3 452 736)
صافى الدخل من العائد	4 291 085	3 285 169
إيرادات الأتعاب والعمولات	818 717	719 393
مصروفات الأتعاب والعمولات	(284 576)	(198 403)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات	534 141	520 990
إيرادات من توزيعات أرباح اسهم	1 490	6 971
صافى دخل المتاجرة	214 653	149 533
أرباح إستثمارات مالية	39 393	5 956
عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان	(756 860)	(1177 654)
مصروفات إدارية	(1 717 250)	(1 324 449)
مصروفات تشغيل أخرى	(581 144)	(484 962)
الربح قبل ضرائب الدخل	2 025 508	981 554
عبء ضرائب الدخل	(844 763)	(436 823)
صافى أرباح السنة بعد ضرائب الدخل	1 180 745	544 731
نصيب السهم الأساسى فى أرباح العام	56.27	25.80

ملخص الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شـركة مساهمـة مصريــة)

قائمة الدخل الشامل الملخصة عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
صافي أرباح السنة	**1 180 745**	**544 731**
بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر :		
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(657 089)**	**(123 221)**
إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر .	**(657 089)**	**(123 221)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**523 656**	**421 510**

ملخص الإيضاحات المرفقـة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمـة مصريـة)

قائمة التغير فى حقوق الملكية الملخصة - عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

البيان	رأس المال المصدر والمدفوع	إحتياطى قانونى	إحتياطى عام	إحتياطى خاص	إحتياطى رأسمالى	إحتياطى القيمة العادلة	إحتياطى المخاطر البنكيه العام	إحتياطى المخاطر العام	مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	أرباح محتجزة	صافى أرباح الفترة / العام	الإجمالى
الرصيد فى 31 ديسمبر 2020	1 700 000	402 780	24 196	190	2 896	158 303	87 344	117 695	-	5 231 020	1 141 479	**7 724 424**
توزيعات أرباح عام 2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(99 780)	(99 780)	**(99 780)**
المحول الى الأحتياطي القانونى	-	56 990	-	-	-	-	-	-	-	(56 990)	(56 990)	**-**
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	-	-	-	-	-	205 113	-	-	(205 113)	(205 113)	**-**
المحول الى إحتياطى رأسمالى	-	-	-	-	1 685	-	-	-	-	(1 685)	(1 685)	**-**
نسبة من صافى أرباح السنة لصندوق تدعيم وتطوير الجهاز المصرفى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(9 347)	(9 347)	**(9 347)**
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	(123 221)	-	-	-	-	-	**(123 221)**
إعادة تبويب صافى التغير فى القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية عند الاستبعاد	-	-	-	-	-	(58)	-	-	-	58	-	**-**
المحول الى ألارباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
صافى أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	544 731	544 731	**544 731**
محول من الارباح المحتجزة إلى مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	-	-	-	-	-	-	-	-	3 300 000	(3 300 000)	-	**-**
الرصيد فى31 ديسمبر 2021	**1 700 000**	**459 770**	**24 196**	**190**	**4 581**	**35 024**	**292 457**	**117 695**	**3 300 000**	**2 102 894**	**1 313 295**	**8 036 807**
الرصيد فى 31 ديسمبر 2021	1 700 000	459 770	24 196	190	4 581	35 024	292 457	117 695	3 300 000	2 102 894	544 731	**8 036 807**
توزيعات أرباح عام 2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(43 249)	(43 249)	**(43 249)**
المحول الى الأحتياطي القانونى	-	27 237	-	-	-	-	-	-	-	(27 237)	(27 237)	**-**
المحول من إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	-	-	-	-	-	(292 017)	-	-	292 017	292 017	**-**
المحول الى إحتياطى رأسمالى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
صندوق تدعيم وتطوير الجهاز المصرفى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(8 368)	(8 368)	**(8 368)**
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الأخر	-	-	-	-	-	(657 089)	-	-	-	-	-	**(657 089)**
صافى أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 180 745	1 180 745	**1 180 745**
محول من مجنب تحت حساب زيادة رأس المال إلى حساب رأس المال	3 300 000	-	-	-	-	-	-	-	(3 300 000)	-	-	**-**
الرصيد فى 31 ديسمبر 2022	**5 000 000**	**487 007**	**24 196**	**190**	**4 581**	**(622 065)**	**440**	**117 695**	**-**	**3 496 802**	**1 938 639**	**8 508 846**

ملخص الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

بنـك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمـة مصريـة)

قائمة التدفقات النقدية الملخصة - عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	13 516 276	5 814 282
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار	1 234 228	(5 473 597)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل	611 987	(101 320)
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة	15 362 491	239 365
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول السنة	8 421 611	8 182 246
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر السنة	23 784 102	8 421 611

ملخص الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

بنك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح - عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	31 ديسمبر2022	31 ديسمبر 2021
صافى أرباح السنة	1 180 745	544 731
(يخصم): أرباح بيع أصول ثابتة محولة للإحتياطى الرأسمالى طبقاً لأحكام القانون	(4 017)	-
يضاف / (يخصم): إحتياطي المخاطر البنكية العام الاضافى	-	292 017
يضاف: بنود محولة الى الأرباح المحتجزة	-	58
صافى أرباح السنة القابلة للتوزيع	1 176 728	836 806
يضاف: أرباح محتجزة في أول السنة المالية	2 316 057	4 858 105
(يخصم): محول من ألارباح المحتجزة إلى مجنب تحت حساب زيادة رأس المال	-	(3 300 000)
الاجمـــــالى	3 492 785	2 394 911
يوزع كالآتى :		
احتياطى قانونى	58 836	27 237
حصة العاملين	86 789	43 249
(يخصم): نسبة من صافى أرباح السنة لصندوق تدعيم وتطوير الجهاز المصرفى*	11 767	8 368
أرباح محتجزة فى آخر السنة المالية	3 335 393	2 316 057
الاجمـــــالى	3 492 785	2 394 911

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

محمد جميل برو

- **التأسيس والنشاط**

يقدم بنك الامارات دبى الوطنى "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال سبعة وستون فرعاً ويوظف به 2256موظفاً فى تاريخ المركز المالى .

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم 43 لسنة 1974 بتاريخ 12 مايو سنة 1977، والذى حل محله القانون رقم 8 لسنة 1997 بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.
تم إعتماد القوائم المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 للإصدار فى 30 يناير 2023 من قبل مجلس الإدارة.

- **ملخص السياسات المحاسبية**

فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية الملخصة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقاربر المالية (٩) الأدوات المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ 26 فبراير 2019، وبإتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة في القوائم المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمستخرج منها هذه القوائم المالية الملخصة.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر 2018 باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ واعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ وبناءا على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتار يخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشي مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى للبنك فى 31 ديسمبر 2022 ونتائج أعماله عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، يقتضى الأمر الرجوع للقوائم المالية الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2022 تقرير مراقبي الحسابات عليها.

التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ترجمة العملات الأجنبية

عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية:-

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقى فروق التغير فى القيمة العادلة ببند احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

أذون الخزانة

يتم الإعتراف بإذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

الأصول المالية والالتزامات المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.
- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار .

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج .

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال فيما يلي:

- هيكلة مجموعة من الانشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطة – مخرجات).
- يمكن أن يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية. يتعين توافر كافة الشروط التالية فى الاصول المالية التي يمكن للبنك تبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
- أن تكون مسجلة في بورصة اوراق مالية محلية او خارجية.
- أن يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة أشهر السابقة علي تاريخ الاقتناء.

المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه النيه لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التى تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التى يتعرض لها كما يلى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها
(تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي فى تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلى كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الأعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أوالمضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل فى الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بايرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن ايرادات العائد.
ويتم تأجيل الأعتراف بالايراد عن أتعاب الارتباط على القروض بقائمة الدخل إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، وعند إستخدام القرض يتم الاعتراف بها كايراد بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.
ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وذلك إذا لم يحتفظ البنك بأي جزء من القرض لنفسه أو كان البنك يحتفظ بجزء من القرض بنفس معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.
ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال تلك المعاملة المحددة. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار فترة أداء الخدمة.
ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها.

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح فى تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافةً الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالى باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

اضمحلال الأصول المالية

يقوم البنك بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه.
يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .
يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:
- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة .
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل .

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالى مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الاعتراف الأولى وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك

المعايير النوعية

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر:
إذا واجه المقترض واحداً أو أكثر من الأحداث التالية :
- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناءً على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهراً السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

قروض الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمؤسسات والمشروعات المتوسطة:

اذا كان المقترض علي قائمة المتابعة و/ أو الاداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التى يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
- المؤشرات المبكرة لمشاكل التدفق النقدى/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض.

التوقف عن السداد:
تدرج قروض وتسهيلات المؤسسات، المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (30) يوم على الأكثر و تقل عن (90) يوم . علماً بأن هذه المدة انخفضت بمعدل (10) أيام سنوياً من تاريخ التطبيق لتصبح 30 يوم فى 31 ديسمبر 2022.

الترقي بين المراحل 3.2.1:

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:
لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد .

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:
لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط الاتية :
- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية .
- سداد ٢٥ % من ارصدة الاصل المالي المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة.
- الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهراً على الأقل.

الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الالى
يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها.
ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من اربع الى خمس سنوات.

الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال – إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الأقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

- المبانى	من 25 الى 60 سنة
- الواجهة	من 25 الى 30 سنة
- التركيبات العامة	من 10 الى 20 سنة
- التجهيزات والإنشاءات	من 7 الى 10 سنوات
- نظم الية متكاملة	من 4 الى 5 سنوات
- ماكينات صرف آلى	من 5 الى 7 سنوات
- وسائل نقل	من 3 الى 5 سنوات
- تجهيزات وتركيبات	5 سنوات
- أثاث مكتبى وخزائن	5 سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة 10 سنوات وبالفروع المؤجرة 7 سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.
ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتتحدد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون

تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال في قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي وذلك بالنسبة لأصول مشابهة أو صافي القيمة البيعية لتلك الأصول أيهما أعلى وذلك لكل أصل على حدى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال حساب للاضمحلال والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا أمكن في أية فترة لاحقة ربط الانخفاض في خسارة اضمحلال القيمة بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد إثبات خسارة اضمحلال القيمة عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل. ويجب ألا ينشأ عن هذا الإلغاء في تاريخ رد خسائر الاضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر الاضمحلال هذه.

اضمحلال الأصول غير المالية

- لا يتم استهلاك الاصول التى ليس لها عمر انتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنويا.ويتم دراسة اضمحلال الاصول التي يتم استهلاكها

كلما كان هناك احداث او تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون كلياً أو جزئيا قابلة للاسترداد.
- ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاسترادادية. وتمثل القيمة الاسترادادية صافي القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال وفى حالة ما إذا من المتعذر تقدير القيمة الاسترادادية لأصل منفرد عندئذ يقوم البنك بتقدير القيمة الاسترادادية لأصغر وحدة توليد نقد تضم هذا الأصل. وفي نهاية كل سنة مالية يتم مراجعة الأصول غير المالية التي تم الاعتراف باضمحلال في قيمتها لبحث ما إذا كان من الواجب رد هذا الاضمحلال أو جزء منه إلى قائمة الدخل من عدمه.

الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلى، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل. وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلى يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنك المركزى خارج إطار نسب الاحتياطى الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الأحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرالوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجال التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب السارى – على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالإلتزام بالقيمة الأسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالألتزام بالقيمة الحالية.

عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس:

- مبلغ القياس الأولي (مخصوماً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)
- أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التى تعالج التغيرات فى قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني فى إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الادارة الضريبية.

الاقتـــراض

يتم الاعتراف الأولى بالقروض التي يحصل عليها البنك بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

قروض أخرى

طبقاً للعقد المؤرخ في 15 فبراير 2017 بين كلاً من بنك الإمارات دبي الوطني وبنك (EUROPEAN BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT (EBRD بمنح البنك قرض مساند بمبلغ 125 مليون دولار، تم صرف الشريحة الأولي منه بتاريخ 28 فبراير 2017 بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي وتم صرف الشريحة الثانيه منه بتاريخ 26 مارس 2018 بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، في ضوء قرار البنك المركزى المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 28 ديسمبر 2016 بتعديل الفقرة 6/2/3/2 من التعليمات الصادرة للبنوك بتاريخ 24 ديسمبر 2012 بالسماح للمؤسسات الدولية أو بنوك التنمية متعددة الأطراف بمنح القروض (الودائع) المساندة علي أن يتوافر بها شروط الإدراج بالشريحة الثانية بالقيمة الحالية علي أن يكون المنح غير مشروط أو ليس مخصصًا لنشاط معين أو لمقابلة أصول بذاتها، وعلي أن تسرى عليها ذات المعالجة المتبعة مع القروض (الودائع) المساندة المقدمة من البنك المركز المصرى.
يحمل القرض المساند بمعدل عائد متغير يتم تحديده مقدماً كل شهر، وقد قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته التعاقدية خلال السنة والتى تتضمن سداد أصل المبلغ والعوائد وأية التزامات أخري تترتب علي بنود التعاقد.

رأس المـال

تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبى) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التى يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذى تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية. ولا يتم الإعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار فى الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث انها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية..

- **إدارة رأس المال**

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل 2 واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.
ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ 5000 مليون جنيه حداً أدني لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ 5000 مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 12.50%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك 18.91٪ فى نهاية ديسمبر 2022 مقابل 18.836٪ فى نهاية ديسمبر 2021.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :
تتكون الشريحة الأولى من جزئين وهما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One) ورأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية :

وهي رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two)، ويتكون مما يلى :-

1- 45% من قيمة إحتياطى فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
2- 45% من قيمة الاحتياطى الخاص.
3- 45% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (اذا كان موجبا).
4- 45% من رصيد إحتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
5- 45% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
6- 45% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة.
7- الأدوات المالية المختلطة.
8- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك 20% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
9- رصيد المخصصات المطلوبه مقابل أدوات الدين و للقروض والتسهيلات الائتمانيه و الإلتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الأولى (Stage 1) بما لا يزيد عن 1.25% من إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الأتى :

1- مخاطر الائتمان
2- مخاطر السوق
3- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 150% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل 2 فى نهاية السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

رأس المـــال	31 ديسمبر ٢٠٢٢	31 ديسمبر ٢٠٢١
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسى)		
أسهم رأس المال (بالصافى)	5 000 000	1 700 000
الاحتياطيات	515 785	520 773
احتياطي مخاطر عام	117 695	117 695
الأرباح المحتجزة	3 496 802	5 620 466
حقوق الأقلية	-	234
اجمالى بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بالميزانية	(636 354)	17 526
اجمالى الاستبعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity	(94 898)	(119 545)
إجمالى رأس المال الأساسى	**8 399 030**	**7 857 149**
الشريحة الثانية		
45 % من الاحتياطى الخاص	86	1,588
القروض (الودائع) المساندة	1 583 577	1 414 503
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الأولي (Stage 1)	621 900	302 233
إجمالى الشريحة الثانية(Gone- Concern Capital)	**2 205 563**	**1 718 324**
الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر		
الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	51 438 360	44 771 429
متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل	30 143	55 033
قيمة التجاوز لأكبر 50 عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر*	1 828 118	-
متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل	4 609 309	6 006 223
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق	1 392	3 769
إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	**56 079 203**	**50 836 454**
معيار كفاية رأس المال(%)	**%18.910**	**%18.836**

- **يتم إعفاء التجاوز في قروض أكبر 50 عميل مؤقتًا في حساب إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى حتى 2022/12/31.**

الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ 7 يوليو 2015 القرار التالى :
الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (3%) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالي:

- كنسبة استرشادية اعتباراً من نهاية سبتمبر 2015 وحتي عام 2017.
- كنسبة رقابية ملزمة اعتباراً من عام 2018.

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حالياً وفقاً لتعليمات البنك المركزى.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية – وفقاً للقوائم المالية – وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :

1- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية.
2- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.
3- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الأوراق المالية.
4- التعرضات خارج الميزانية.

ويلخص الجدول التالى حساب الرافعة المالية:

البند	المبلغ	معامل التحويل %	الاجمالى
الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات			8 399 030
إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية			101 443 165
التعرضات خارج الميزانية			12 677 979
نسبة الرافعة المالية	-	-	7.36%

التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلى أهم البنود التى إستخدم فيها البنك تقديرات وإفتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الأدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلي أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف علي الانخفاض علي مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلي حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء علي الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من اية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء علي الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلي حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الأستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض فى القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعى على ان هذا الانخفاض يمثل إضمحلال فى قيمة أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالإضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفى حالة ثبوت وجود إضمحلال فى قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت فى صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب(مثل النماذج لتحديد القيم العادلة) يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها .وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عمليا، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل علي القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

صافى دخل المتاجرة

	31 ديسمبر2022	31 ديسمبر2021
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	208 137	145 715
(خسائر) أرباح تقييم مشتقات مالية:		
أرباح تقييم عقود صرف آجله	6 903	3 937
خسائر تقييم أصول مالية بغرض المتاجرة	(387)	(119)
الإجمالى	**214 653**	**149 533**

نصيب السهم من صافى أرباح العام

أ - الأساسى

يُحسب نصيب السهم الأساسى فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال العام.

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
صافى أرباح العام .	1 180 745	544 731
نصيب العاملين فى قائمة التوزيعات*	(86 789)	(43 249)
صافى الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين *	**1 093 956**	**501 482**
المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة	19 441	19 441
نصيب السهم الأساسى فى أرباح العام بعد استبعاد حصه العاملين *	**56.27**	**25.80**

*لأغراض عرض نصيب السهم في صافي أرباح العام، يمثل نصيب العاملين من الأرباح فى قائمة التوزيعات المبالغ المقترحة على الجمعية العامة لإعتمادها.
*تحت اعتماد الجمعية.

ب - المخفض

لا يوجد أدوات من شأنها تخفيض نصيب السهم الاساسى فى الأرباح، وبالتالى فإن نصيب السهم المخفض فى الربح يساوى نصيب السهم الأساسى فى الربح.

قروض وتسهيلات العملاء (بالصافى)

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
أوراق تجارية مخصومة	79 978	101 535
قروض العملاء	46 323 690	41 455 717
الاجمالى	**46 403 668**	**41 557 252**
يخصم: الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض	(152 323)	(118 428)
يخصم: مخصص خسائر الاضمحلال	(3 347 751)	(2 406 859)
الصافى	**42 903 594**	**39 031 965**

مخصص خسائر الاضمحلال:
تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع خلال السنة كانت كما يلى:

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
ـيد في أول السنة المالية	21 093	11 847	198 020	292	231 252
ء الاضمحلال	(8 338)	9 967	81 492	(292)	82 829
، تم إعدامها خلال السنة	-	(11 954)	(129 712)	-	(141 666)
، مستردة خلال السنة	53	3 575	28 029		31 657
ـيد في آخر السنة المالية	**12 808**	**13 435**	**177 829**	**-**	**204 072**

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2022

سات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
ـيد في أول السنة المالية	1 735 267	227 900	212 439	**175 606**
ء الاضمحلال	388 386	222 244	70 979	**681 609**
، تم إعدامها خلال السنة	(2 905)			**(2 905)**
، مستردة خلال السنة				
ق تقييم عملات أجنبية	185 719	28 508	75 142	**289 369**
ـيد في آخر السنة المالية	**2 306 467**	**478 652**	**358 560**	**143 679**

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الاجمالي
ـيد في أول السنة المالية	16 910	11 648	157 304	608	186 470
ء الاضمحلال	5 273	17 715	171 624	(316)	194 296
، تم إعدامها خلال السنة	(1 408)	(20 633)	(145 040)	-	(167 081)
، مستردة خلال السنة	318	3 117	14 133	-	17 568
ـيد في آخر السنة المالية	**21 093**	**11 847**	**198 021**	**292**	**231 253**

السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2021

مؤسسات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
الرصيد في أول السنة المالية	959 025	115 488	86 371	**1 160 884**
عبء الاضمحلال	776 043	112 383	126 036	**1 014 462**
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	-	-	-	
مبالغ مستردة خلال السنة	-	-	-	
فروق تقييم عملات أجنبية	199	29	32	**260**
الرصيد في آخر السنة المالية	**1 735 267**	**227 900**	**212 439**	**2 175 606**

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة	4 822	5 209
إجمالي أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	**4 822**	**5 209**

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
أ) أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة	8 839 352	10 618 810
ب) أدوات حقوق ملكية:		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة	3 672	3 392
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	**8 843 024**	**10 622 202**

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة بإستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولايوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية السنة المالية.

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند الإستثمارات المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد في أول السنة	10 622 202	6 931 140
إضافات	400 000	4 020 000
إستهلاك/ علاوة	471 358	(206 609)
استبعادات (بيع)	(2 000 000)	(188)
التغير في القيمة العادلة	(650 536)	(122 141)
الرصيد في آخر السنة	**8 443 024**	**10 622 202**

استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة:

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
أ) أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالتكلفة	5 379 002	5 089 132
ب) أدوات حقوق ملكية:		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة	19 000	19 000
إجمالي استثمارات مالية مقومة بالتكلفة المستهلكة	**5 398 002**	**5 108 132**

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
أرصدة متداولـة	2 012 370	136 220
أرصدة غير متداولة	3 385 632	4 971 912
	5 398 002	**5 108 132**
أدوات دين ذات عائد ثابت	5 398 002	5 108 132
	5 398 002	**5 108 132**

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة خلال الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد في أول السنة	5 108 132	3 816 909
إضافات	420 500	2 480 457
إستهلاك علاوة	5 370	(42 345)
استبعادات (استحقاق)	(136 000)	(1 146 889)
الرصيد في آخر السنة	**5 398 002**	**5 108 132**

أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
الرصيد فى أول السنة		99 896
الرصيد فى آخر السنة	**-**	**99 896**

بتاريخ 2 نوفمبر 2021 قام البنك بتوقيع عقود بيع شركة الامارت دبي الوطني للتأجيرالتمويلى وتم الإنتهاء من أخذ الموافقات اللازمة وتم اتمام عملية البيع فى يناير 2022.

أصول أخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
إيرادات مستحقة	1 062 065	929 984
مصروفات مقدمة	146 576	145 105
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)	16 391	17 713
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	439	439
تأمينات وعهد	14 895	12 907
أخرى	134 307	62 446
الإجمالى	**1 374 673**	**1 168 594**

ودائع العمـلاء

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
ودائع تحت الطلب	37 412 578	28 157 661
ودائع لأجل وبإخطار	28 704 687	22 964 421
شهادات ايداع وإدخار	14 160 533	12 750 641
حسابات توفير	3 176 034	3 273 903
ودائع أخرى	1 766 243	435 944
الاجمالى	**85 220 075**	**67 582 570**
ودائع مؤسسات	58 274 288	44 150 329
ودائع أفراد	26 945 787	23 432 241
الاجمالى	**85 220 075**	**67 582 570**

التزامات أخرى

	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
عوائد مستحقة	297 628	376 044
إيرادات مقدمة	-	-
مصروفات مستحقة	1 156 477	765 353
أرصدة دائنة متنوعة	953 952	1 052 896
الاجمالى	**2 408 057**	**2 194 293**

.رأس المال المصدر و المدفوع

بلغ رأس المال المصرح به 5.000 مليون جنيه مصرى فى 31 ديسمبر 2022 وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع 1.700 مليون جنيه مصرى فى 31 ديسمبر 2021 مقسم على 50 مليون سهم بقيمة اسمية 100 جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

. الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

الاحتياطيات	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
احتياطى خاص	190	190
احتياطي قانوني	487 007	459 770
احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ايضاح	(622 065)	35 024
احتياطى عام	24 196	24 196
احتياطى رأسمالى	4 581	4 581
احتياطى مخاطر بنكيه عام	440	292 457
احتياطى المخاطر العام	117 695	117 695
إجمالي الاحتياطيات في آخر السنة	**12 044**	**933 913**

الموقف الضريبى

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام 2017 وتم السداد.
تم الانتهاء من عامي 2019/2018 وجاري عمل التسوية مع مصلحة الضرائب.
تم تقديم مستندات الفحص لعام 2020.
تم تقديم الإقرار الضريبي لعام 2021 ولم يتم بعد اخطار البنك بميعاد الفحص

ضريبة كسب العمل

تم عمل تسوية نهائية لضريبة كسب العمل من بداية النشاط حتى 2020 وتم السداد.
تم الانتهاء من فحص عام 2021 وتم السداد

ضريبة الدمغة

تم فحص الملف لعدد من الفروع من بداية النشاط حتى 2006/7/31 وتم السداد ويوجد بعض النقاط منظورة أمام القضاء.

فحص ضريبة الدمغة طبقاً للقانون 143 لسنة 2006

يتم فحص ضريبة الدمغة مركزياً عن طريق المركز الرئيسى لجميع فروع البنك.
تم تسوية الفترة من 2006/8/1 حتى 2018/12/31 وتم السداد.
جاري بحث الاعتراض لعامي 2020/2019 أمام اللجنة الداخلية.
لم يتم إخطارنا لفحص عام 2021 وتم سداد الضريبة في مواعيدها القانوني

أحداث هامة خلال السنة

قرر البنك المركزي المصري باجتماع لجنة السياسة النقدية بتاريخ 27 أكتوبر 2022 إتخاذ إجراءات إصلاحية لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وذلك عن طريق عكس سعر صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى بواسطة قوى العرض والطلب في إطار نظام صرف مرن، مع إعطاء الأولوية للهدف الأساسي للبنك المركزي والمتمثل في تحقيق استقرار الأسعار.

قرر البنك المركزي المصري باجتماع لجنة السياسة النقدية بتاريخ 22 ديسمبر 2022 رفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع 300 نقطة ليصل إلى 16.25% و17.25% و16.75% على الترتيب. كما تم رفع سعر الإئتمان والخصم بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 16.75%.